قضايا في الانتخابات الأخيرة

د. هاتف جنابي

أحمد الله على أنني لم أكن في يوم من الأيام بعثيا، وأحمده كذلك لأنني لست من أنصار سفك دماء الأبرياء بحجة تحرير العراق، وأحمده ثالثة لأنني لست أصوليا أو طائفيا ولا قوميجيا ولا ملحدا، وأحمده رابعة لأنني لم أسرق أموال الشعب العراقي المظلوم والمغلوب على أمره و لم أتجول في فنادق الدرجة الأولى أو حتى العاشرة بأموال مسروقة أو مختلسة من أي كان، وبودي أن أشكره مرة تالية على أن فوضى الوضع العراقي ومحنة وحيرة أهله والتكالب من قبل الكثيرين على المغانم السريعة وركوب موجة "اقتناص اللحظة المؤاتية"، لم تدفعني للترشح لنيل عضوية الجمعية الوطنية مثلا، كما لا توجد لدي طموحات بتسنم المناصب. على أنني أتقدم له بالحمد والشكر والثناء على نعمة حب العراق وأهل العراق وانحيازي للعراق. بما أنه لاناقة لي ولا جمل من وراء طرح آرائي بشأن ما يجري في العراق سوى ابتغاء الحقيقة بما يخدم ذلك الانحياز.

رب سائل يتساءل، ما الذي أريده إذن من هذا العراق؟ ببساطة ووضوح تامين أقول: أريد من هذا العراق أن يصون كرامة أهله، أن يرفع من شأنهم وأن يعجل بتعويضهم عما أصابهم من بلاء في العهود السابقة الفاسدة الفاسقة الشوفينية المدمرة، وأن يكون عراقا يقتبس جوهر ووهج الماضي لاغير: من نبل العادات وتجلي الفكر والعقل وانفتاحه، لكن بعيون متفتحة تتطلع دائما إلى أمام، أن يكون عراقا متسامحا في كافة المجالات لا إكراه فيه، مدركا لتركيبة سكانه المتنوعة المتعددة، عراقا ينبذ ما يعتقل بني البشر فكريا وسلوكا بحجة المعتقد والمذهب والعادات والتقاليد، عراقا ينبذ التسلط على الآخرين بالتستر تحت عباءة الدين والقومية والوطنية الزائفة، عراقا يعلي من شأن المرأة بإنصافها ورفع الحيف عنها ومساواتها بالرجل، عراقا يغتنم الفرصة التاريخية السانحة ليعيد بناءه من جديد، وأخيرا أريد انتخابات تجري على أساس برامج انتخابية واضحة ومسؤولة لأحزاب أو منظمات وقوى سياسية أو اجتماعية واضحة المعالم والأهداف، لا بأسماء أفراد وحسب، لأن زمن القائد الوحيد الأوحد قد انتهى وسيكون من المعيب والمقززللغاية مجرد التفكير بذلك.

لكن بما أن تحقيق ذلك يرقى إلى مصافي الأمنيات في الوقت الراهن، دعونا نفكر، في الأقل، بالطرق والوسائل الواقعية الكفيلة بتقريبنا من تلكم الأمنيات.

كل نظام حكم متحضر لابد من أن يحتكم إلى جملة من المعايير والسلوك الفردي والمؤسساتي. عليه الاحتكام أولا وأخيرا للقانون ولمعايير أخلاقية مجربة تاريخيا واجتماعيا. الحقيقة التي علينا جميعا الاعتراف بها هي أن العراق وبغض النظر عن الطرف المسؤول عن تلكم الانتقالة، قد دخل مرحلة جديدة تماما في تاريخه على الإطلاق، ومن لم يعترف بهذا الواقع الجديد ويدخل في خيار العمل السلمي سيعرض نفسه قبل كل شيء للنسيان والإهمال والمساءلة، ومن ثم بلاده لمخاطر تأخير التحولات الجارية ومن ثم لفقدان فرصة تاريخية مؤاتية لا تعوض، لتأسيس عراق جديد، مابعد سقوطين لبغداد: سقوطها في ١٢٥٨ وسقوطها في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣.

وإذا كان السقوط الأول ذا طابع بربري تدميري إلغائي، فأن السقوط الثاني دون شك جاء وفي رحمه إمكانية، لو جرى توظيفها بمسؤولية وغيرة على مصير العراق لأمكنها أن تخلق عراقا جديدا حقا في ظل ملابسات وظروف إقليمية ودولية لاترحم. لذا فإن رفع شعارات ديماغوجية تتستر بالقومية والوطنية الزائفة وبمفردات الاحتلال(على أنه المسؤول الأول عما آلت اليه حال العراق الذي تم تدميره بانتظام قبل الاحتلال أساسا) وتأويلات مزيفة، متخلفة، متحجرة، وتكفيرية أثبت التاريخ في الخمسين سنة الأخيرة في الأقل فشلها وعقمها، تجعلنا نشكك بدعاتها وبنيات الجهات المروجة لها أيا كان لونها، لأنها وببساطة تذكرنا بالحقبة القريبة المقبورة التي دمرت العراق وشعبه وقادت إلى السقوط الثاني.

اجتثاث البعث

كلنا يعرف أن هناك هيأة أو لجنة عليا لاجتثاث البعث، أثيرت حولها الكثير من الاعتراضات والاتهامات ولاسيما من طرف مؤيدي النظام السابق والمناهضين للوضع الجديد في العراق. إن ملاحقة ومحاسبة المسؤولين عن تقتيل العراقيين وتدمير البلاد من أتباع النظام السابق مسؤولية إنسانية وقانونية قبل أن تكون وطنية. لكنها محفوفة بخطر استغلالها لأغراض سياسية أوشخصية أوانتخابية آنية ومستقبلية، إذا لم توضع في إطار واضح محدد ضمن آلية قانونية محددة زمنيا. أعني لابد من إعداد قوائم بأسماء واضحة محددة من المتهمين بدون اللجوء إلى العموميات ومن ثم نشرها على الملأ، وثانيا وضع غطاء زمني محدد لغلق هذا الملف. وبعكس ذلك ستفقد هذه القضية الإنسانية والوطنية الملتهبة مبرر وجودها. أمامنا تجارب عدة، تحضرني منها التجربة البولندية في هذا المجال.

لقد حرم الدستور البولندي الجديد تشكيل أحزاب ومنظمات توتاليتارية أو شوفينية أو ذات طابع وبرامج معادية للديموقراطية وحقوق الإنسان أو تدعو للعنف وتحرض على الكراهية. لكن البولنديين، منذ أن فتحوا ملف المحاسبة في مطلع التسعينيات من القرن المنصرم، لم ينجحوا حتى يومنا هذا في غلق ملف رموز النظام الشيوعي السابق لأنهم ربطوه بملف التعاون مع مخابرات وأمن النظام المذكور، بحيث لم يعد بوسع أي من كان من المتعاونين مع المخابرات السوفياتية أو قوى الأمن البولندية تبوء أي مركز في البلاد، ناهيك عن العمل في صفوف الأمن والمخابرات في مرحلة ما بعد التغيير.

المشكلة الأخلاقية التي تعرض لها ملف المحاسبة المذكورهو أنه قد جرى استغلاله من قوى سياسية سبق أن استولت على الملفات الأمنية وفشلت في التمسك بالحكم في الانتخابات اللاحقة، وأضافت اسماء شخصيات بولندية أخرى، وبعض الأجانب المقيمين في بولندا، متهمة إياها بالتعاون مع أجهزة الأمن أو المخابرات الداخلية أو السوفياتية التي ثبتت براءة قسم منهم فيما بعد، الأمر الذي ألحق أفدح الأضرار بهؤلاء الناس وبمسيرة التحولات الجديدة. طالت هذه الاتهامات شخصيات، مثل الرئيس البولندي ألكسندر كفاشنيفسكي، وليخ فالينسا الرئيس الأسبق وقائد حركة التضامن الشهيرة، ورئيس الوزراء البولندي السابق مارك بلكا و يوسف أوليكسي رئيس إتحاد اليسار الديموقراطي الذي حكم البلاد لأكثر من مرة، وشخصيات دينية وسياسية وثقافية أخرى.

لذا فإن عدم حسم ملف اجتثاث البعث بشفافية وبمسؤولية عالية ومحاولة غلق هذا الملف بأسرع ما يمكن سيؤدي إلى عواقب لا تحمد البلاد. هذا من جهة ومن الجهة الأخرى فإن المنع الضروري لعمل حزب العمال البولندي الموحد أدى إلى تأسيس أحزاب ومنظمات أخرى بأسماء جديدة،غفل القوانين البولندية الجديدة عن وضع ضوابط لها. ينبغي علينا أن نتذكر حقيقة أن البولنديين حكومة ومعارضة لم يستخدموا السلاح(إلا في حالات معدودة) ضد بعضهم البعض، كما حصل ويحصل في العراق!

شعار المقاومة والدين وجهان لعملة واحدة

قامت بعض رموز النظام البعثي السابق، بعد قناعتهم باستحالة عودة حزب البعث للسلطة بوجهه القديم، بتشكيل أحزاب ومنظمات سياسية ومدنية بمسميات غير بعثية إلا أنها تحمل نفس عقلية وممارسات حزب البعث السابق وترفع شعارات براقة فارغة تتوسل بعبارات الوطنية ومقارعة الإحتلال لكي تعود للسلطة. وهذه الفئات إذا لم تتخلص من عبودية الفكر والممارسات السابقة ستكون وبالا على العراق.

الاحتلال ليس شرطا أبديا دائميا مطلقا، وعملية تصوير تحسن الأوضاع الداخلية في العراق بمجرد رحيل الإحتلال تصور غير دقيق، مغرض وملغوم ولاتدعمه تجارب الشعوب الأخرى إطلاقا. على أننا نلمس ظاهرة تتمثل بسعي أعداد متزايدة من داعمي اللجوء للعنف والمواجهة المسلحة لدخول العملية السياسية وهذا أمر جيد، لكن ما يدعو للريبة والحذر الشديد هو أن بعض هذه الرموز تتعاون مع قوى الإرهاب و القوى المسلحة، حتى بات بعضها يقود هذه الحركات بشكل سري. هؤلاء يهددون الآخرين بتلويحهم بين الفينة والأخرى بكلمة المقاومة وعدم الاستقراروالحرب الأهلية والإقصاء وما شابه ذلك دعما لتوجهاتهم الرامية للعودة إلى دفة الحكم بشكل أو بآخر.

ثمة قضية أخرى لا تنفك تؤرق المراقبين للشأن العراقي، وقبل كل شيء، المتنورين وأتباع الأقليات الأثنية والدينية الأخرى في البلاد، وأعني بذلك توظيف العامل الديني بمبالغة واضحة لتحقيق مكاسب سياسية. بحيث تغلب الجانب المصلحي السياسي على الديني، وهذا ينذر بتهميش الجانب الوضاء الروحاني والإنساني في الدين، مما يقود إلى تهميش رسالته الإنسانية والسماوية ومن ثم تشويهه. نلمس هذا التوجه سواء في أوساط مناصري التحولات الجديدة الجارية من ذوي التوجهات الدينية ممن اكتووا بنار الماضي البغيض، أو في أوساط الرافضين لمعطيات الوضع الجديد، ممن كانوا أساسا ينتمون أو يدعمون النظام السابق من جهة أو من الرافضين للوجود الأجنبي من جهة ثانية.

نرى أن كبت الحريات الفردية والعامة تحت شعارات دينية ضيقة أو التوكؤ على مهماز الدين في تكفير الآخرين لهو ممارسة خطيرة ستجلب المخاطر لهذه الفئات أولا(على الأقل على صعيد تقلص دراماتيكي لعدد المؤيدين لها في الانتخابات اللاحقة) وللبلاد برمتها لاحقا. وعليه، فوفقا لمنظور مؤسسات المجتمع المدني محليا وعالميا، يمكن وضع علامة المساواة (من حيث العواقب) ما بين هذين القطبين ووصفهما بأنهما وجهان لعملة واحدة على الرغم من الاختلافات والفوارق الجلية فيما بينهما، وبغض النظر عن نبل هذا التوجه أو لؤم وتحجرذاك. لأن الانفراد بحق امتلاك الحقيقة وإلغاء أو تهميش الآخر بعيدا عن معايير المواطنة والكفاءة لايختلف من حيث الجوهر عن طبيعة وممارسات النظام السابق.

من هنا نرى بأن مصلحة العراق في المرحلة الراهنة على الأقل تتطلب وعيا وممارسة سياسية وأخلاقية مسؤولة تستند إلى نبذ العنف والانخراط بالعملية السياسية سلميا والسعي لجدولة بقاء وانسحاب القوات الأجنبية في البلاد بعقلانية تأخذ مصلحة العراق في المقام الأول، بالارتباط طرديا مع قدرة القوات العراقية بمختلف أصنافها على ملء الفراغ الناجم عن مثل هذا الانسحاب مستقبلا، بحيث لن يشكل انسحاب القوات الأجنبية أية خلخلة أو زعزعة للأوضاع الأمنية والسياسية في البلاد المتمثلة بتداول السلطة سلميا وعن طريق صناديق الاقتراع لا غير.

على العراقيين أن يثبتوا لأنفسهم أولا أنهم جديرون بالحياة لا الموت.

تشويه الانتخابات بين القضاء ومفوضية الانتخابات

المحامي هاتف الاعرجي/ باحث قانوني

يقصد بتشويه نتائج الانتخابات المحاولات التي تبذل لتزوير الانتخابات بصورة مباشرة او غير مباشرة، بحيث تعبر عن نتائج تختلف عن تلك التي اعربت عنها ارادة الناخبين، ويمكن ان يتحقق ذلك في صورة مختلفة واشكال متباينة منها:

اولاً: الضغط والتزوير: لقد اصبح استخدام هذه الاساليب نادرا في اوروبا الغربية وامريكا الشمالية نظراً لان شعوبها تمارس الانتخابات منذ أمد بعيد، فانغرست الروح الديمقراطية في نفوس الناس فلا يقبل الرأي العام استخدام الضغط او التزوير، غير ان استخدامها واسع في امريكا اللاتينية والشرق الاوسط والشرق الاقصى وافريقيا ويلاحظ عادة ان اللجوء الى هذه الاساليب اوسع نطاقاً في الريف منه في المدن، او لدى الشعوب التي تقوم باستخدام الدين سبيلاً لتحقيق اهداف شخصية، ويمكن ان يمارس الضغط ضد المرشحين اولاً، فأذا وجد مرشحون عديدون في دائرة واحدة فان الصعوبات والعراقيل التي تقام في وجه بعضهم يمكن ان تفضي الى حد كبير الى الاخلال بتكافؤ الفرص، وقد يصل الامر في بعض البلاد الى حرمان المعارضة عملياً من امكانية عقد الاجتماعات العامة وتعليق البيانات الانتخابية وتوزيع المنشورات او النشر بالصحف، بل وصل فعلاً في الانتخابات الاخيرة في بلدنا حد التصفية الجسدية لمن قام بمثل هذه النشاطات، من المؤيدين لقائمة معينة، او المرشحين ضمنها، وبالتالي فأن فقدان وسائل التعبير وادوات الاتصال بالناخبين يقلل من فاعلية قائمة المعارضة، ودورها وذاك بتأثير الاساليب غير الديمقراطية وكلما كانت النزعة الديمقراطية اكثر رسوخاً سعت الدولة على الضد من ذلك الى خلق ظروف اكثر ملاءمة للمساواة بين المرشحين:

١- فيمنع كل ما من شأنه ان يفضي الى محاباة السلطة او انحيازها لمرشح دون آخر (كمنع استعمال شارات الدولة وشعاراتها، توزيع متساو لاستخدامهم محطات البث الاذاعي والتلفزيوني، ومنع الدوائر من ان تكون مكاناً لترويج الدعاية لقائمة معينة على حساب قوائم اخرى او استخدام اجهزتها ومركباتها لذلك.

٢-منع كل ما من شأنه ان يحابي الاغنياء على حساب الفقراء من المرشحين، كتحريم الاعلام خارج اللوحات الانتخابية بالنسبة لقوائم معينة والسماح به لذوي الشأن والجاه والغنى والسماح بالاكتتابات وجمع التبرعات لطبع البيانات والنشرات الانتخابية، او تهيئة الاموال للعصابات الاعتدائية-عصابات القتل والتدمير-اذ هيهات ان يقوم فرد مجرد عن دعم واسناد بقتل اشخاص او حرق مقرات دون تخطيط وحماية بل لابد له من وعود وثواب-كما هو حال عصابات مصر في الانتخابات (البلطجية) ومع ممارساتها اللاقانونية والارهابية لكنها لم تقتل مرشحين او تحرق مقرات احزاب ومنظمات او تمارس افعالاً لاقانونية بتنظيم وتخطيط، ان من يلحظ بعض النشرات الانتخابية المكلفة والتي تقدمت بها القوائم الغنية تجعله يقف مع الرأي الذي يقول ان تأخذ الدولة على عاتقها تكاليف الاعلان والنشر لكل المرشحين دون تمييز-وبذلك يمكن تحقيق تكافؤ الفرص بين المرشحين والقوائم ومنع تغرير الناس باستخدام الرموز الدينية وضمان الجنة وشفاعة الائمة الكرام عند انتخاب قائمة معينة، وفي انكلترا يحدد سقف للنفقات الانتخابية لايجوز تخطيه بل تراقب الدولة الحسابات المتعلقة بها.

٣-تأمين حرية التعبير لكل مرشح، وفرض عقوبات خاصة على تمزيق البيانات الانتخابية-والزام الاجهزة الامنية بضرورة المراقبة-والا فمن يمزق هذه الملصقات-التي تعلق في النهارو تمزق في اليوم الثاني، وبالرغم من كل هذه التدابير فأن الواقع يدل على ان المساواة بين المرشحين وهم لاشك فيه، فالدعايات الحديثة تقتضي نفقات جسيمة ومن اليسير التحايل على تحديد النفقات الانتخابية.

ويبقى للمال سلطانه البعيد الاثر مما ينتج تفاوتاً كبيراً بين المرشحين-ويبقى هذا التفاوت كبيراً خاصة ان لبعض القوائم قنوات تلفزيونية خاصة بها.

ومن اجل خلق حالة من تكافؤ الفرص بين المرشحين بتخصص الدولة في فرنسا محطات الاذاعة والتلفزيون اذ يمكن الاستفادة منها على قدم المساواة في ظروف الانتخابات وكذلك في انكلترا فيما يتعلق بمؤسسة (B.B.C)اما في الولايات المتحدة الامريكية حيث لاتزال اجهزة الاعلام مشروعات خاصة فان الحزب الجمهوري الاقدر على استخدامها على نطاق واسع من الحزب الديمقراطي لضخامة موارده.

الضغط على الناخبين

ويمكن ان يمارس الضغط ضد الناخبين انفسهم وكثيراً مايؤدي التهديد باجراءات انتقامية في حالة تصويت مخالف لقائمة معينة، وهي قائمة السلطة ورجال الدين، وقد ينتج هذا الضغط أثره.

وكذلك فأن تهديد رجال الدين الموجه للناخبين في ان هنالك عقوبات دينية واخلاقية ستلحقهم عند عدم انتخابهم للقائمة المعينة، او تهديد أرباب العمال بتسريح العمال او تخفيض اجورهم في البلاد التي لاتزال الحركة النقابية غضة العود او تحت تأثير السلطة التي تمارس تدخلاتها في شؤونها بل تفرض عليها ما تريده احياناً.

وقد يمارس التدخل عن طريق ارهاب بوليسي من حكومة دكتاتورية، وفي جميع الاحوال يفضي الضغط الى توجيه التصويت وبالتالي نتائج الانتخابات الموجهة المرغوبة.

اما اسلوب التزوير المادي للتصويت فقد تضاءلت اهميته في البلاد المتقدمة، ومازال متبعاً في بلدان مايسمى بالعالم الثالث (وضع اوراق في صناديق الاقتراع، اضافة اسماء ناخبين مزورين، او ممارسة عملية الانتخاب ولاكثر من مرة، اذ سمعنا وذلك ما ينقله الكثيرون من المتواجدين في مراكز الانتخابات، ان بعض رجال الشرطة بل بأعداد كبيرة منهم حضروا للتصويت بالرغم من انهم اقترعوا في يوم آخر-بل ان بعضهم زودوا بكتب رسمية ليمارسوا هذه الانتخابات وفي مراكز غير مراكزهم الاصلية-ويمكن ان يكون من مارس عملية التزوير هذه كثيرون وتزوير النتائج نفسها، هو سبيل من سبل التزوير ومتبع في بلدان-العالم الثالث التي يجيز لبعض الرجال المدعين، وحتى رجال الدين التدخل طالما يحقق مصلحة محققة للمسلمين غير ان الاجراءات الحديثة التي تضع الصناديق تحت رقابة الجمهور ومندوبي الاحزاب المختلفة تجعل من الصعب تطبيقها دون ان تنكشف، بل اصبحت وسائل بدائية ستنقرض حتماً بتكرار تجربة الانتخابات.

لكن الامر وعلى ساحة الواقع وكما يقول البعض من المرشحين ان لديهم ادلة تشير الى وقوع تزوير وسرقة لصناديق الاقتراع وتغييبها لساعات ثم ارجاعها، وهناك اوراق اقتراع دخلت من دول مجاورة.

وقال خبراء امريكيون: فرق الموت تسيطر على جنوب العراق اذ حذر خبراء امريكيون من ان (المليشيات) تعمل بهدوء على تعزيز قوتها والسيطرة على جنوب العراق، وقال مدير برامج الشرق الاوسط وافريقيا لدى المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية (نيزلي كامبل) (نواجه الخطر الاكبر في الجنوب الذي تسيطر عليه كلياً فرق الموت المختلفة المتمتعة بحصانة) مضيفاً في ندوة ضيفها مركز التقدم الامريكي ان (الوضع اكثر سوءاً في غالبية الاقضية والنواحي في محافظات الجنوب والفرات الاوسط حيث تمارس فرق الموت سيطرة قذرة على الاوضاع)، على حد تعبيره، مشدداً على ان هذه المجموعات تحاول تنظيم نفسها بهدوء لتصبح منظمة واسعة الانتشار في مختلف ارجاء الجنوب العراقي، وتابع (شيء يجري بسرعة لتحويل الجنوب العراقي الى منطقة اشباح واسعة) مشيراً الى ان الناخبين في جنوب العراق تعرضوا في حالات عدة للضغط والاقتراع لمصلحة لائحة معينة وفي لندن افادت صحيفة (الغارديان) البريطانية ان (الامال التي عقدتها الادارة الامريكية كاقامة حكومة وحدة وطنية في العراق منيت بنكسة قوية بعد ان كشفت النتائج الاولية عن ان الاحزاب الدينية هي الفائز الاكبر في مقاعد البرلمان الجديد..

نشير الى بيان المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي الذي ينعي فيه شهيدين جديدين سقطا ضحية القوى الارهابية الظلامية.

وقبل الانتخابات بقليل نعت الانباء مرشح القائمة العراقية الوطنية في العمارة ومرافقيه على ايدي القوى الارهابية الظلامية ايضاً.. فهل انها (منافسة صحيحة) اخرى ايضاً؟ وهناك الكثير من أمثال هذه الممارسات.

الانتخابات البرلمانية التي مارسها المنتخبون على الصعيد الشعبي ينبغي ان لا تفسد لدى السياسيين في الود قضية، فالمواطن الذي دس الورقة الانتخابية في صناديق الاقتراع يتمنى ان تتحقق أمانيه دون ان تزيف ارادته.

وفي العرف الاجتماعي، التزوير عيب كبير، وفي الواقع القانوني فأن مثل هذا المشهد يدل وكما كان في العهد المباد على انحراف كبير في النظام البرلماني في العراق، فهناك طعون واختراقات، هناك تهديد وارهاب وتحذيرات، واجهزة الشرطة تمزق الاعلانات والملصقات وتقترع مرات ومرات وتطلق الهواجس والتخويفات.. فهل الحكومة طرف في ذلك مع ضعف مفوضية الانتخابات، التي فتحت باباً للتزوير في ان ينتخب من لم يجد اسمه في سجلات الانتخابات؟

العملية الانتخابية-عملية سياسية، وهي مسؤولية الجميع وتتطلب باعتبارها استحقاقاً وطنياً من كل الاحزاب، والاحزاب الدينية بالذات، احترام الناس ونبذ العنف والارهاب واحترام الرأي والرأي الاخر، واحترام المصالح الوطنية ونبذ طريق الطائفية والعنصرية.